

وثائق سياسية نادرة



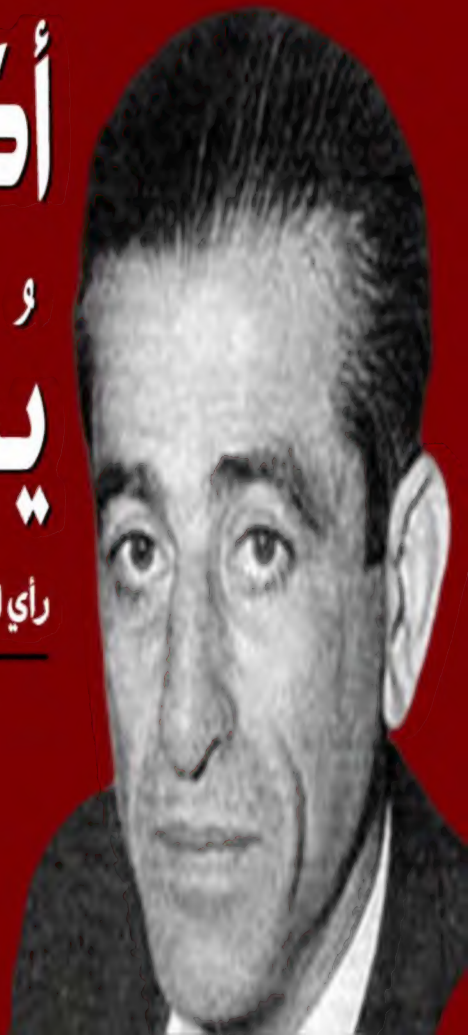
أبو عبدو البغل

أكرم الحوراني يُحاوِر نفسه

رأي الأستاذ أكرم الحوراني في الوحدة العربية



منشورات تونس 1987 الطليعة



رَأْي

الأستاذ أكرم الحوراني

في

الوَحدةِ العَرَبِيَّةِ

صدر في دمشق بتاريخ ٢٠ مايس ١٩٦٢

لثمن ٢٥ ق س

المقدمة

أصبحت قضية الوحدة العربية اليوم المحرك الأساسي للفعالية السياسية لدى جماهير الشعب العربي . وإن كانت الدعوة الى الوحدة العربية قد تجلت — أول ما انبثق فجرها - من بلاد الشام — حسب المفهوم العربي القديم لهذه التسمية - ، وإن كان الوعي القومي في بلاد الشام قد جعل من أبنائها طليعة نضاليه في المعركة القومية الكبرى التي لازال نعيش في غمارها ، فإنه ليس من حق أبناء هذه البلاد وحدهم أن ينفردوا اليوم بتقرير شكل الكيان السياسي للوحدة العربية الشاملة ، بل ينبغي أن تشترك فيه الطلائع النضالية الممثلة للشعب العربي في كافة أقطاره وأمصاره .

هذه هي الفكرة التي خطرت لي وأنا أسمع نبأ مبادرة حكومة الدكتور بشير العظمة لتأليف لجنة من رجالات القطر السوري مهمتها وضع دراسة عن الشكل السياسي للوحدة المقبلة ، لتعرض على الشعب العربي في سوريا باستفتاء عام ، ثم تعرض بعد ذلك على الدول العربية « المتحررة » .

ثم قلت لنفسي : لم لا أطرح هذه الفكرة ، بصيغة سؤال ، على الأستاذ أكرم الحوراني ، بوصفه القائد الشعبي الذي عاش معركة الأمة

المربية بعمق ووعي وإخلاص ، فأفاد بصدد قضية الوحدة العربية
بالذات تجربة واسعة ودقيقة ؟؟

وفعلت .

لكنني ، حين طرحت السؤال، وبدأت أصغي الى الجواب ، وجدت
أمثلة كثيرة تتبادر الى ذهني ... ولقد طرحت هذه الأسئلة الكثيرة
على الرجل الصابر ، وأتيح لي فرصة البقاء معه ساعات ممتعة ، أدون
أجوبته التي رأيت من حق أبناء شعبي جميعاً عليّ أن أضعها بين أيديهم .

وهكذا ولد هذا الكتيب .

دمشق ١٠/٥/١٩٦٢

صحفي

سؤال : في رأيكم ، هل من مستلزمات وجود أمة واحدة ،
قيام كيان سياسي يضم شتات هذه الأمة ؟

جواب : هنالك أمم شتى يجمعها كيان سياسي واحد كما هو الحال
في سويسرا ، وبالعكس أيضاً فهناك أمة واحدة في كيانات سياسية
متعددة كما هو الحال في ألمانيا والنمسا . والأمثلة كثيرة على الحالتين
كلاهما . إذن لابد من التمييز بين العناصر والمقومات التي تشكل الأمة
والعناصر والمقومات التي تؤدي الى توحيد هذه الأمة في كيان سياسي .
فاذا كانت الأرض الواحدة ، واللغة الواحدة ، بالإضافة الى التاريخ
المشترك ، إذا كانت كل هذه العناصر تشكل المقومات الأساسية للأمة
الواحدة وأعني بها الأمة العربية ، فإن وجود هذه الأمة الواحدة
لا يقتضي بالضرورة جمعا في كيان سياسي موحد إلا عن طريق
النضال الشعبي والعمل الإيجابي البناء .

وإذا كان العلم الواحد ، والنشيد الوطني الواحد ، وشعار الدولة
الواحد ، والرئيس الواحد ، والحكومة الواحدة ، كلها مظاهر وأدلة
على قيام الدولة السياسية الموحدة ، إلا أن هذا لا يعني بحال من الأحوال
إننا إذا وجدنا العلم والنشيد والشعار وأقمنا الرئيس الواحد والحكومة
الواحدة نكون قد وصلنا إلى الوحدة السياسية المرجوة لأمتنا العربية
وأقمنا الدولة العربية الموحدة .

إن وحدة أمتنا العربية حصيلة عوامل طبيعية وتاريخية متشابكة وعميقة وعديدة تتصل بالماضي ، في حين أن توحيد أمتنا في كيان سياسي موحد عمل إيجابي يتصل بالحاضر والمستقبل ولا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هنالك إرادة حرة مشتركة لأبناء أمتنا الواحدة ، بالإضافة إلى شعور عميق تدعمه الدراسات العلمية المفصلة الدقيقة التي توضح بأن جميع أجزاء أمتنا مصلحة مشتركة واحدة في إقامة هذا الكيان السياسي الموحد ..

ولهذا فاني أقول أن المناداة بوجود الأمة العربية الواحدة تعبير عن واقع تاريخي ، في حين أن المناداة بالكيان السياسي الموحد لأمتنا دعوة لعمل إيجابي بناء . والأعمال الإيجابية البناء لا يصح أن ترتجل ارتجالاً ، ولا أن يكون سداها ولحمتها الانطواء والخيال والأحلام . وإنما يكون العمل الإيجابي البناء بالنزول الى واقع الحياة في جميع أقطار أمتنا . والانطلاق من معطيات ووقائع اقتصادية واجتماعية وعقائدية صحيحة في ملامستها للواقع بكل مافيه من أسباب التقارب والتناقض على السواء ، ورسم المنهج العلمي والعملي لإشادة صرح الوحدة لبنة فلبنة ، حتى يقوم هذا الصرح في جميع مراحلها على أسس متينة ثابتة وصحيحة ، بدلاً من أن ينقض هذا الصرح على رؤوسنا ونحن نبنئ فيه ، فتكون الكارثة في تحطم الصرح أكبر من كارثة الانقسام الحالي لأمتنا الواحدة في كيانات سياسية عديدة .

سؤال : أشرتم الى ضرورة تحقق الارادة الحرة الواحدة
وتأمين المصلحة المشتركة والمتكاثرة لأبناء مختلف الأقطار العربية
كشرط أساسي لقيام وحدة صحيحة ، فكيف تتصورون
- على ضوء واقعنا الراهن - سبيل تجسيد هذا التفكير علماً ؟؟

الجواب : لقد انطلقت الدعوة الى إقامة كيان سياسي موحد لأمتنا
العربية في أواخر القرن الماضي ، عن النخبة الفكرية العربية ، نتيجة
وصول مد الدعوة القومية من أوروبا التي كانت تبني كياناتها السياسية
الموحدة على أسس قومية ، الى شواطئنا.. فكانت هذه الدعوة في جوهرها
صوتاً ينادي بتحرير أرض العرب من برائى الاستعباد والتسلط ، وإقامة
دولة عربية حديثة حرة مستقلة تنطلق انطلاقة حضارية أصيلة ، وتؤمن
المبشئ الكريم لجميع أبنائها ، لكي تسهم مع بقية أمم العالم في إقامة صرح
الحضارة الانسانية .

والوقائع التاريخية تؤكّد ان هذه الدعوة التحررية البناء وجدت
سداها الاول والاقوى في بلاد الشام - حسب المفهوم التاريخي القديم
لهذا التعبير - ثم انطلقت من بلاد الشام الى بعض أقطار الامة العربية
فاحدثت فيها أثراً متفاوتاً من حيث الاستجابة والتحريك الى العمل القومي.
واذا كانت هذه الدعوة قد عمّت الآن في جميع اقطار أمتنا العربية
فهذا لا يمنع من ذكر حقيقة واقعة هي : ان الانفعال بهذه الدعوة مازال
أعمق في نفس الفرد العربي في بلاد الشام منه لدى اخوانه في المناطق
العربية الأخرى . ولهذا أرى ان التجسيد العملي لفكرة تحقيق الكيان

السياسي الموحد للأمة العربية يصح ان ينطلق من دمشق. وذلك عن طريق دعوة النخبة الفكرية والطليعية في سورية لتكوين لجنة تحضيرية مهتمة تمثيل الحركات الطليعية للنخبة الفكرية في جميع البلاد العربية ودعوتها الى مؤتمر عربي عام يعقد - بأقرب ما يمكن - في دمشق لبحث الواقع العربي بحثاً عملياً دقيقاً وتحديد معالم الكيان السياسي الموحد للأمة العربية وشروط تحقيقه والطرق الموصلة الى ذلك .

واقول صراحة إن إقامة كيان سياسي موحد للأمة العربية عمل جبار وشامل لا يجوز ان ينفرد به فرد او حزب او قطر واحد . وان من الخير كل الخير لأمتنا العربية ان تشارك في هذا العمل الضخم كل كفاءاتها الطليعية والفكرية لتصل لأول مرة في تاريخنا الى منهاج صحيح ينتقل بنا من مرحلة المناادة بالأمة العربية الواحدة الى مرحلة السير في الطريق الصحيح للكيان العربي السياسي الموحد .

سؤال : إذن هل تقرون دعوة الحكومة السورية القائمة لجنة تقتصر على بعض ابناء سورية لوضع مشروع للوحدة العربية يعرض على الحكومات العربية المتحدرة ثم يطرح على الاستفتاء الشعبي في سورية ؟

الجواب : أقول بصراحة : ان هذه الدعوة في منطلقها دعوة خيرة ، ولكنني أصر على ان تحضير مشروع لتوحيد الامة العربية في كيان سياسي لا يجوز ان تنفرد به سورية وحدها كما لا يصح ان ينفرد به أي

بلد عربي آخر . فمادامت الوحدة السياسية التي تتطلع اليها شاملة فيجب ان تشمل دراسة محتوى هذه الوحدة ومبادئ قيامها ، والطريق الى تحقيقها جميع البلاد العربية ممثلة بحركاتها الطليعية ونخبها الفكرية . ومتى تبلورت هذه الدراسات في مناهج علمية واضحة ومشاريع مدروسة طرح ذلك كله على الامة العربية في جميع أقطارها للمناقشة الشعبية العامة والحررة . وبعد ذلك يدعى المؤتمر العام العربي للاجتماع من جديد لاستعراض هذه المناقشات الشعبية ودراسة مشاريعه الأصلية من جديد ، حتى إذا عدلها أو أقرها أصبحت دستوراً للوحدة العربية الشاملة . وبذلك ننأى بالدعوة الى الوحدة العربية عن ميدان المكاسب والمناورات السياسية للأفراد والحكومات والاستعمار ، لنضعها في موضعها الصحيح ، موضع الدعوة القومية الجادة الخالصة المثمرة .

سؤال : تحدثتم عن الحركات الطليعية والنخبة الفكرية في البلاد العربية ، فهل يمكن اعطاء فكرة عن هذه الحركات ؟

الجواب : يحضرني منها الآن — على سبيل المثال لا الحصر — حركة التحرير الجزائرية ، الحركة المالكية المغربية ، والحركة الطليعية في تونس ، والمناصر القومية في ليبيا ، وحركات اليمنيين الاحرار ، والمؤتمر الهال العربي ، والحركات الطلائعية في كل من مصر والسودان والسمودية والمراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين المحتلة .

هذا بالنسبة للمنظمات . أما بالنسبة للنخبة الفكرية في حيز الافراد

فالميدان فسيح للغاية . وأرى انه كلما ازداد عدد النخبة المريية المدعوة لحضور المؤتمر العربي العام، وفي مختلف الاختصاصات والمذاهب الفكرية، كلما كان احتكاك الافكار اكثر واعمق . والحقيقة - في الغالب - بنت احتكاك الافكار .

سؤال : أثمرتم في جوابكم السابق الى دعوة الحركة الطليعية في مصر ، فهل تعنون بذلك ان هنالك حركات سياسية غير حركة عبد الناصر ؟ وان حركة عبد الناصر لاتعتبر حركة طليعية عربية ؟

الجواب : في مصر حركات طليعية نكل عبد الناصر بعدد غير قليل من أفرادها ليقم نظامه الحاضر. واقول بصراحة : ان نظام عبد الناصر يزيف شعار الوحدة المريية وشعار الاشتراكية كما يزيف شعار لديمقراطية . وانه يحلم باقامة امبراطورية عربية يحكمها حكماً فردياً لا يستند الى الشعب ومنظّماته وارادته الحرة ، وانما يستند الى اجهزة المخابرات والمباحث والدعاية المضللة .

لقد بدأ عبد الناصر ثائراً ، ولكنه أصبح الآن ديكتاتوراً فاشستياً يحكم دولة بوليسية ويحلم بمد حدود هذه الدولة عن طريق بذر الفتن وخلق الاضطرابات وتفكيك اواصر كل مجتمع عربي بوسائل الرشاوى والتجسس والافتراء والتهويل والتضليل .

ان عهد الديكتاتوريات الفاشستية قد ولى الى حيث لارجمة كما ولى عهد الامبراطوريات . ومنطق العصر هو منطق الدولة الحديثة المتطلعة

تطلماً حضارياً في نظام ديمقراطي حر يستند الى الادارة الشعبية الحرة
ويستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية .

سؤال : هل تعنون بالديمقراطية : النظام السياسي الحر الممثل
بجربة تشكيل الاحزاب وحرية النقابات وحرية الصحافة وحرية
الانتخابات من غير التفات الى المحتوى الاجتماعي ؟

الجواب : كلا : اني لا اعني ذلك مطلقاً. وإنما الديمقراطية في رأيي
ومذهبي هي كل ما ذكرته في سؤالك من الحريات السياسية بالاضافة الى
استهداف تحقيق العدالة الاجتماعية للشعب . لأن الفرد الجائع والجاهل
لا يمكن ان تكون له ارادة حرة فعلاً .

سؤال : اسمعوا لي أن أسأل : ألا تظنون أن هذا ما يقوله عبد
الناصر وما يعمل من أجله ؟

الجواب : كلا : لقد قلت ان عبد الناصر زيف شعار الديمقراطية
لأنه خنى خنقاً كاملاً الحريات السياسية الشعبية كلها ، وقال انها تأتي بعد
تحرير الشعب من الفقر والمرض . اما أنا فاقول ان الحرية السياسية
والحرية الاجتماعية كل لا يتجزأ ، وهما اثنان في واحد. وكل ادعاء بأن
بالامكان تحرير مصر من الفقر والمرض بالاعتماد على الاجهزة البوليسية
بدلاً من الاعتماد على الارادة الشعبية الحرة المتمتعة بجميع الحريات السياسية
انما هو وم او دجل .

ان الدكتاتورية لم تسلط على شعب الا وأودت به الى الهاوية في

النهاية . وأما البريق الذي يحققه الدكتاتور القاشي في بعض مراحل حكمه فلا يبر إلا العيون الكلية والعقول السطحية . وحتى هذه العيون والعقول لا بد من ان تتفتح في النهاية على الحقيقة عندما تجد أصحابها يتخبطون مع ابناء شعبهم في الهاوية .

سؤال: هل يستطيع أن أسألكم اذن سؤالاً آخر، وارجو أن لا تجدوا حرجاً في الجواب عليه : مادامت هذه هي آراؤكم فكيف ساهمت اذن في قيادة سورية الى الوحدة مع مصر في ظل رئاسة عبد الناصر سنة ١٩٥٨ ؟.

الجواب : نعم لقد ساهمت فعلاً في توحيد سورية مع مصر رغم ملاحظتي أن عبد الناصر كان يتنكر للديمقراطية في مفهومها السياسي . وقد كان خطأي اتي ظننت أن الإدارة الأصلية للشعب العربي في سورية باقامة نظام ديمقراطي صحيح ستفاعل مع إرادة الشعب العربي في مصر المتطلع دائماً إلى الديمقراطية ، وستكون نهاية الجولة اقناع عبد الناصر وارغامه بالتخلي عن تفكيره ونظامه وإقامة نظام ديمقراطي صحيح . ولكن عبد الناصر ، مع الأسف ، لم يفسح أي مجال للتفاعل بين الشعب العربي في سورية وفي مصر ، وإنما فرض نفسه دكتاتوراً فاشستياً على اقليمي الجمهورية العربية المتحدة . ولذلك لم تقم الوحدة العربية أصلا بين سورية ومصر ، وإنما قام حكم دكتائوري في سورية ومصر معاً فكانت النهاية المحتومة : انفصال إقليمي الجمهورية العربية المتحدة .

أن مايجب الإلتباه اليه هو التفريق الجذري بين الوحدة وبين مد سلطان دكتاتور فرد الى قطر آخر أو أكثر من الأقطار العربية . فالوحدة الصحيحة لا تتحقق إلا في ظل الإرادة الشعبية الحرة وعلى أساس نظام ديمقراطي صحيح ، وعندما يتم التفاعل الحقيقي بين أجزاء المجتمعات المتوحدة فإن هذا التفاعل يقضي — عن طريق التمايش — حتى على المتناقضات الاجتماعية وغير الاجتماعية في الكيان السياسي الموحد الجديد . أما مدحكم الدكتاتور الفرد على قطر عربي آخر فهو التسلط لا الوحدة ، بل هو تفريغ الوحدة من جميع معانيها واهدافها . وهذا ما حققه عبد الناصر عند قيام الجمهورية العربية المتحدة . ولهذا كان من الخطأ القول بأن الوحدة قد فشلت بين سورية ومصر ، لان هذه الوحدة لم تقم أصلا ، وإنما الذي فشل مد سلطان الدكتاتور الفاشستي على سورية .

سؤال: هل معنى ذلك أن الوحدة يمكن أن تتحقق في ظل حكم رجعي بالمعنى الاجتماعي لهذه الكلمة ، اذا تجسد الحكم الرجعي في قالب مجالس نيابية وحريات سياسية مشوهة ؟

الجواب : مرة أخرى أقول كلا . وكان قيام الوحدة يشترط عدم وجود دكتاتور فرد ، كذلك فانه يشترط عدم قيام أوضاع رجعية . وليس أدل على ذلك من أن عام ١٩٥٨ قد شهد قيام الجمهورية العربية المتحدة كما شهد في الوقت ذاته قيام الاتحاد الهاشمي بين حكام المراق وحكام

الأردن فكانت النتيجة الطبيعية بعد ذلك : وهي تحطيم الجمهورية العربية المتحدة وانفصال اقليمها بسبب الحكم الدكتاتوري الفردي المتسلط ، وتحطيم الاتحاد الهاشمي وزوال أحد ركنيه في بغداد بسبب الاوضاع والاتجاهات الرجعية عند وقوع ثورة الشعب العربي في المراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ان وحدة الكيان السياسي للعرب بتنافى مع حكم الفرد تنافيه مع الرجعية وكل محاولة في المستقبل لتوحيد بلاد العرب كلها أو بعضها في كيان سياسي على أساس حكم الدكتاتور أو على أساس سيادة الأوضاع الرجعية مصيرها الى الفشل المحقق لا محالة .

سؤال هل تستطيعون - بعد هذا كله - ان تبينوا لنا ماهي - في رأيكم - المنطلقات الصحيحة لتوحيد العرب كليا أو جزئياً .

الجواب : أرى أن هذه المنطلقات سياسية واقتصادية واجتماعية في آن واحد . وكل تفكير بتقديم عنصر من هذه العناصر أو أهمله على حساب العناصر الأخرى خطأ مدمر يودي بالفكرة الأصلية ولا يقيم كياناً سياسياً موحداً لامتنا العربية . فلا وحدة بدون ديمقراطية ولا وحدة بدون تلازم لا انفصام له بين الحريات العامة السياسية والاجتماعية . وكل ديمقراطية صحيحة معناها السير في طريق الاشتراكية .

من هذا كله نرى أن كل دعوة للوحدة السياسية لا تركز ارتكازاً كلياً على الديمقراطية والاشتراكية دعوة باطلة ومضللة ، لأن

الوحدة جزء لا ينفصل من كل . وهذا الكل يتألف من قواعد ثلاث :
الوحدة والديمقراطية والاشتراكية .

سؤال : هل معنى ذلك أن من العسير إقامة الوحدة العربية الآن:

الجواب : أريد أن أسألك بدوري : هل الهدف إقامة وحدة في
الطرف الحاضر بنض النظر عما ستنهي اليه ؟ أم الغاية إقامة وحدة نامية
متطورة تصل الى شمول يعم البلاد العربية جميعاً ؟ هذه نقطة ، والنقطة
الثانية : هل بناء الوحدة يجب أن يتم في هذا الوقت بالذات وباختيار
أحد النظم الموجودة في البلاد العربية ؟

لاأظن أن أحداً يمكنه أن يقول في محمل الجد أن بالإمكان تحقيق
الوحدة العربية الشاملة ، وفي مجتمعنا العربي نظم دكتاتورية فردية من
ناحية ، ونظم رجعية فاسدة من الناحية الثانية ، وكلاهما يهمل الشعب
والارادة الشعبية التي يحق لها وحدها أن تبني الوحدة . وانما الشيء
الذي يمكن قوله في محمل الجد أن من الجائر بل من الحتم انتهاء الانظمة
الدكتاتورية الفردية والانظمة الرجعية في البلاد العربية ان لم يكن غداً
فبعد غد أو في اليوم الذي يليه . وعندها تصبح الطريق الى الوحدة
العربية ممهدة .

لايقولان أحد هذا يوم بعيد .. إذ من كان يجزم قبل ١٤ تموز ١٩٥٨
أنه ستقوم الثورة في العراق في هذا اليوم أو لا تقوم ؟ بل هل كان

هناك انسان قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يجزم أو لايجزم أن ثورة ستقع في مصر يومذاك وتنتهي الى التطويح بفاروق وعرشه ؟

اذن فاخلاص من النظم الدكتاتورية الفردية والنظم الرجعية أمر محتمل في كل يوم . فاذا كان من المتعذر الآن على الامة العربية أن تحقق الوحدة بصورة شاملة أو جزئية على أسس صحيحة فهذا لايعني أن لا تقوم الوحدة غداً أو بعده ، بل يعني أن الوحدة ستتحقق في المستقبل لاحالة عندما يستلم الشعب زمام مصيره .

ان هذا التوضيح للواقع العربي يجب أن لا يصدمنا عاطفيا لاسيما عندما نواجه عدم جدوى اقامة وحدة جزئية اليوم . اذ ليس من المعقول ولا من المنطق ولا من العمل القومي البناء للوحدة العربية أن نقيم الآن وحدة جزئية رغم معرفتنا مقدما ان لاحياة لمثل هذه الوحدة الجزئية ، اذا ما أقيمت على أساس حكم فردي أو على أساس حكم رجعي . وعندما نجرب اقامة مثل هذه الوحدة الجزئية ، ونحن نعرف مقدما أنها لن تعيش ، فان النتيجة المحتومة لن تكون انفصالا فحسب ، وانما سيؤدي الفشل الذي يسبب الانفصال الى تأخير تحقيق الوحدة بل ضربها في الصميم ايضاً .

ان من التكرار لفكرة الوحدة — عندما نبحث أمر اقامة وحدة جزئية — ان لانفيد من التجارب التي حصلنا عليها خلال أربع سنوات ، عندما قامت الوحدة بين سورية ومصر والتي يمكن ايجاز بعض نتائجها بالوقائع التالية :

أولاً : ان الانحراف بالوحدة الذي دفع لثورة ٢٨ ايلول ١٩٦١ في الجمهورية العربية المتحدة لم يفهم الوحدة السياسية لاقليمي الجمهورية فحسب ، بل أساء أيضاً الى فكرة الوحدة . والدليل هو أن سورية دخلت تجربة الوحدة بطريق ديمقراطي صحيح عبرت عنه باجماع كلتها ثم خرجت من الوحدة بما يشبه الاجماع الشعبي . والاسوأ من هذا الانفصال هذه الجراح التي خلفتها تجربة الوحدة في ظل الحكم الدكتاتوري الفردي في صدر كل عربي في سورية . وأبسط ما يمكن ان توصف به هذه الجراح أنها عميقة ولا يمكن اندماؤها بسهولة أوفي وقت قصير .

كما أن تلك الوحدة الجزئية عندما فرض عليها الحكم الدكتاتوري الفردي ، لم تعد تصلح ان تكون بداية شمول للوحدة العربية ونموذجاً لتجسيدها دستورياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً بل كانت بداية للعودة الى الانفصال والفرقة والتجزئة .

بل انني أذهب الى أبعد من ذلك فأقول : ان الوحدة بمعانيها الحقيقية كانت قائدة عام ١٩٥٧ بين سورية ومصر ثم بدأت هذه المعاني تضعف وتتلشى في نفوس أبناء الشعب بعد قيام الوحدة السياسية عام ١٩٥٨ . لأن الوحدة لا تتحقق باقامة اطار سياسي لها ، وانما تتحقق وتنمو وتعيش عندما يتلائم الاطار السياسي الدستوري مع معاني الوحدة في الحرية والاشتراكية القائمة على

الارادة الحرة والتفاعل الشعبي المستمر والشعور الدائم .. ان
الاطار السياسي المنطقي ونظام الحكم السليم يحققان في هذه الفكرة
ولا يكونان خائفاً لها .

ثانياً : من طبيعة الحكم الدكتاتوري الفردي أن يؤول الى
الزوال والانهيار . وعندما يكون ثمة حكم دكتاتوري فردي - ولو
في قطر واحد من كيان الوحدة الجزئية - فلا بد عند انهياره من
انفجار النقمة الشعبية المكبوتة ، ولا بد ان يؤدي انفجار هذه النقمة
الشعبية الى تحطيم كل ما تبناه الحكم الدكتاتوري الفردي من أهداف
وغايات وأعراض . ولكي يكون الأمر أكثر وضوحاً فافق أسأل :
لو قامت في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ثورة في الاقليم المصري بدلا من الاقليم
السوري ضد الحكم الدكتاتوري الفردي ، فماذا تكون نتيجة شعور
الشعب في الاقليم المصري بالنسبة لكيان الجمهورية العربية المتحدة ؟
هل تراه يبقى على الكيان السياسي للوحدة بين سورية ومصر ؟
أم أن النقمة الشعبية العارمة كانت ستأتي لاحالة على الوحدة الجزئية
بين سورية ومصر ؟ أكبر الظن أن النقمة الشعبية كانت ستأتي على
هذه الوحدة .

وهكذا نرى أن النقمة على الحكم الدكتاتوري الفردي تلهم حتى
فكرة الوحدة العربية في مصر وهي في مطلع غموها وتطورها ، وتبلغ
في جماهيرها الشعبية من الاثر ما بلغت في نفوس الجماهير الشعبية في سورية .

والذي يستتج من ذلك ان وحدة عربية تقوم على أساس الحكم
الدكتاتوري الفردي يمكن ان تستخدم الدكتاتور الفرد نفسه الى حين
ولكنها بقدر خدمتها لهيبته وتسلطه تضرب فكرة الوحدة لدى جماهير
الشعب . وما دام الشعب خالداً والدكتاتور زائلاً فان ضرب فكرة
الوحدة عند الجماهير الشعبية انما هو الضرب المهدم والدائم للوحدة .

سؤال: ألا يمكن العودة للوحدة بين سورية ومصر وفق شروط
وقيود تمنع تسلط الدكتاتور الفرد على الاقليم السوري وتحفظ
لهذا الاقليم ديمقراطيته التي يتمسك بها ، اذا اشترط الدكتاتور
الفرد الاحتفاظ بنظمه في الاقليم المصري وحده ؟

الجواب : ان من الامور البديهية التي يدعمها المنطق والعلم والتجربة
ان الحكم الدكتاتوري الفردي لا يقبل التعايش السلمي بارادته مع بلد
عربي مجاور يتمتع بالحياة الديمقراطية السليمة . لأنه يرى في هذا التعايش
مصدر الخطر عليه وعلى بقائه ، فكيف يمكن اذن لحكم دكتاتوري ان
يقبل مثل هذا التعايش في اطار سياسي واحد ؟ . . .^٧

مخطيء من يظن ان الوحدة السياسية التي قامت عام ١٩٥٨ بين
سورية ومصر لم توضع لها أية شروط أو ضوابط ، فقد كانت هناك بعض
الشروط والضوابط . ولكن الحكم الدكتاتوري الفردي عبث بها جميعاً
بعد أسابيع قليلة من قبوله بها . انني اذكر كل مواطن انه عندما قامت
الوحدة بين سورية ومصر اطلقت يد الرئيس عبد الناصر في وضع

شروط هذه الوحدة وضوابطها ، فوضع هذه الشروط والضوابط في النقاط العشر الأساسية التي جرى عليها الاستفتاء الشعبي أولاً ، ثم في الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ثانياً . وعندما نمود الى النقاط الأساسية العشر التي جرى عليها الاستفتاء الشعبي ، والى مواد الدستور المؤقت مما ، نجد النص الصريح على اقامة حكم محلي في الاقليم السوري ، اطاره مجلس تنفيذي للاقليم ورئيس لهذا المجلس التنفيذي . ونص الدستور المؤقت على ان يسمى رئيس الجمهورية رئيس المجلس التنفيذي في حين يختار رئيس المجلس التنفيذي الوزراء الذين يريد التعاون معهم في الحكم . ورغم ان هذه القاعدة الدستورية الاصلية قد أفتى عليها الشعب في استفتاء عام وأقسم رئيس الجمهورية على احترامها فان الرئيس عبد الناصر لم يحترم هذه القاعدة ولم ينفذها في يوم من الايام . وانما الذي نفذه منذ الشهر الاول للوحدة هو اختيار وزراء الاقليمين السوري والمصري بنفسه واصدار قرار جمهوري بتعيينهم دون اصدار اي قرار جمهوري بتعيين رئيس مجلس تنفيذي للاقليم السوري يتولى بنفسه اختيار الوزراء الذين يريد التعاون معهم كما نص على ذلك الدستور المؤقت .

ومضت الايام على هذه المخالفة الدستورية التي استهمل بها الرئيس عبد الناصر عهد الوحدة وقامت حكومة مركزية في القاهرة بالاضافة الى مجلسين تنفيذيين في الاقليمين ، ثم رأى ان يقيم مجلس امة لوضع دستور دائم للجمهورية العربية المتحدة بدلا من الدستور المؤقت ، فاذا به يخالف

في تعيين مجلس الامة قاعدة اساسية اخرى من قواعد الدستور المؤقت دون ان يرف له جفن .

وتمضي الايام تباعا ، فاذا به بنقم على السيد عبد الحميد السراج ويقرر التخلص منه ، فلا يرى سبيلا الى ذلك الا ان يخرق مجددا احكام الدستور الموقت قبل انجاز الدستور الدائم ، وذلك عند ما النى المجلس التنفيذي المحلي في الاقليم السوري الغاء تاما .. كما النى رئاسة هذا المجلس . ونقل الوزراء جميعا الى القاهرة .

بعد هذه الامثلة القليلة الواضحة اتساءل : ما هي اذن الشروط والضوابط التي يمكن وضعها ؟ بل ما هي قيمتها لو وضعت ؟ وما هي الضمانات لتنفيذها في ظل حكم دكتاتوري فردي متسلط ؟ .. بل انني اذهب الى أبعد من ذلك : لقد قام الانفصال بين سورية ومصر اثر حدث ٢٨ ايلول ١٩٦١ وانتهت الوحدة السياسية للجمهورية العربية المتحدة مشخنة بالجراح ، لا في سورية ومصر وحدهما بل في جميع الاقطار العربية . ثم اعلن الرئيس عبد الناصر ، في خطاب رسمي ، عن بعض اخطائه التي ادت الى انفصام الوحدة عندما اعترف انه في مهادنته الرجعية بعد الوحدة خدّم اغراض الاستعمار واهدافه . ثم مرت اسابيع على هذه الاعترافات العلنية واصبح لا سلطان لعبد الناصر على سورية لا من الوجهة الدستورية ولا من الوجهة السياسية . ومع ذلك ألا يشمر كل مواطن صادق مع نفسه ان جوا من ارباب شبكات مخابرات عبد

الناصر وبنايا أجهزته المدمرة ما زال يسيطر على سورية ؟ .. وان هذا الجو وايد الحكم الدكتاتوري الفردي الناصري في مصر الشقية ؟ ..
الم يحاول هذا الحكم ان يشعل حربا أهلية في سورية وبقيم المذابح الطائفية بين أبنائها وهو بعيد عنها ؟ .. وانا اتساءل : ما هي الضمانات والشروط التي يمكنها ان تحد من طغيان الطاغية لو عادت هذه الوحدة السياسية ؟ .. الا يكون من المعقول والمنطقي الاعتقاد مقدما ان العودة

الى هذه الوحدة السياسية سيجعل من سورية بلدا يسحقه الطاغية

بقدميه أكثر مما حاول في الماضي ؟ اذ أن التجربة الجديدة قد فتحت

ذهنه عن أساليب جديدة لم تخطر له في السابق ، للكبت والاستبداد والظلم والقضاء على كل القوى الشعبية والمسلحة على السواء .

اننا نلمح هذه الاساليب اليوم ، بل نلمسها ، والوحدة السياسية المشروطة لم تقم بعد ، فكيف الامر لو قامت ؟ فرفقا بفكرة الوحدة العربية ، ورفقا بالمؤمنين بها لانني اخشى ان يقضى عليها نهائيا الناصريون والمؤمنون العاطفيون بالوحدة العربية من الذين لا يقيمون وزنا للمنطق والعلم ولا يفيدون من نتائج التجربة التي مر بها بلدنا، وينمضون عيونهم عن حقائقنا الشعبية الراهنة ويتناسون منطق العصر فيقيسون قضية بناء وحدتنا العربية على ما جرى في اوروبا من بناء وحدات قومية سياسية في القرنين الماضيين ويتخذون من هذا القياس الخاطئ دستوراً وطريقة تصالح في نظرم لتحقيق الوحدة العربية ، غير متبهين الى اختلاف العصر

الذي أدى الى اختلاف الهدف من عملية التوحيد .. ومدى ما بلنه
الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية اليوم من تفتح وغو .
فنحن نعيش في عصر يحتم على من يفكر ببناء وحدة سياسية ان
يتنبه الى الوقائع التالية :

١ - ان الشعب هو الذي يبني الوحدة بارادته واختياره وقناعته ،
بينها لمصلحة جماهيره الواسعة التي أصبحت ترفض ان يفرض عليها
فرضاً أي عمل لا يبتثق من ارادتها مباشرة ولا يحقق مصالحها .

٢ - ان الجماهير الشعبية لا يمكن ان تقبل بوحدة لا تحقق لها
أهدافها في التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

٣ - ان الشعب لا يمكن ان يفهم ، في هذا العصر ، من الوحدة
إلا أنها عامل تحرير حاسم ، تحرير من التناقضات الحياتية ، تحرير من
الاستغلال الداخلي ، وفي الوقت ذاته تحرير من التسلط الاستعماري
الخارجي .. والجماهير الشعبية في هذا العصر تفهم من الوحدة أنها عامل
تقدم وارتقاء ومنعة لافرد أو حاكم أو طبقة ، بل للمجتمع بكامله ..
وبالتالي فان الجماهير الشعبية لا يمكن أن تقبل بوحدة تكون سبباً
للتسلط والقضاء على الكرامة الانسانية .

نستنتج من ذلك استحالة قياس وحدتنا العربية التي يناضل شعبنا
لتحقيقها اليوم والتي كانت بدء تفتحها جهاداً شعبياً مريراً للتخلص من
الاحتلال الاستعماري والاستغلال الداخلي ، على ما جرى من عمليات
توحيد قومية في أوروبا حققها الحاكمون لمصلحة الطبقة الرجعية بقوة
الحديد والنار ، وفي سبيل التوسع الاستعماري واستغلال الشعوب ،
في القرنين الماضيين .

اننا نعيش الآن في عصر لا يسمح باستعمال القوة العسكرية مها

كانت أهدافها وأغراضها . وإذا كان بسمارك قد حقق بالقوة العسكرية
والمناورات السياسية وحدة المانيا منذ حوالي مائة عام ، فان خلفه هتلر لم
يتمكن ، في القرن العشرين من توحيد شعبي المانيا والنمسا ، وهما أبناء
أمة واحدة ، رغم أن هتلر كان غموسياً ورغم أنه كان أكثر قوة وبطشاً
من بسمارك . وما سبب اخفاق هتلر هذا الا ان عمله لم ينسجم مع
المرحلة التي باقتها الانسانية في هذا العصر من ايمان بتسليم زمام مصير
الشعوب للشعوب ذاتها . لذلك فان الامل في أن يكون نظام الحكم المتسلط
أساساً لبناء الوحدة ضرب من الوهم .

